

دراسة تقييمية لأثر آليات الانفتاح الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر
**Evaluation study of the impact of mechanisms of economic
 openness on the unemployment rate in Algeria.**

د/ قروي صباح
 جامعة الشاذلي بن جديد الطارف
 البريد الإلكتروني: garouisabah@hotmail.fr

الملخص

شأن الجزائر شأن العديد من الدول النامية التي غيرت مسارها التنموي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. لهذا فان هذه الدراسة تهدف إلى تقييم أثر آليات الانفتاح الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2016). وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها فان آليات الانفتاح الاقتصادي والمتمثلة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الخارجية تؤثر سلبا على معدل البطالة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: انفتاح اقتصادي، استثمار أجنبي مباشر، تحرير التجارة، بطالة.

Abstract

Like Algeria, many developing countries have changed their model of development from a planned economy to a market economy. Therefore, this study aims to assess the impact of the mechanisms of economic openness on the unemployment rate in Algeria for the period.(2016-1990)

In view of the results obtained, the mechanisms of economic opening represented by foreign direct investment and foreign trade have had a negative impact on the unemployment rate in Algeria.

Keywords : economic openness, foreign direct investment, trade liberalization, unemployment.

مقدمة

تبنت الجزائر غداة استقلالها الخيار الاشتراكي للتنمية، وقد كانت الاستراتيجية التنموية المتبناة والمستوحاة من نظرية الصناعات المصنعة لجبرار ديرنيس، قائمة على ضرورة الاستثمار في الصناعات الثقيلة التي تعتبر الصناعات الكفيلة بخلق آثار الجذب على الصناعات والقطاعات الأخرى. وقد كان الخيار الاشتراكي يضيف على التنمية بعدا اجتماعيا أولويا، حيث نص ميثاق 1976 على أن " غاية الاشتراكية هي أن تضمن لكل مواطن نمطا من الاستهلاك يتجاوب ومقاييس الحياة الكريمة من مسكن وغذاء ولباس وصحة وتعليم"، كما أكد ذات الميثاق على أن " القضاء على البطالة من أولويات الاشتراكية"، وقد كان لهذه الخيارات نتائج على أرض الواقع، حيث تم خلق أكثر من مليون و 600.000 منصب شغل، كما تحسنت القدرة الشرائية للعائلات بـ4% كمتوسط

سنوي خلال الفترة 1969 إلى 1978، وارتفعت نسبة الدخل الأجنبي إلى الدخل الإجمالي من 47% سنة 1969 إلى 60% سنة 1978.

إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تجلت في منتصف الثمانينات أدت إلى تغيير الأوضاع والخيارات المتبناة. لقد أدى انخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات إلى انخفاض مداخل الجزائر من المحروقات بنسبة 40%، في حين أنها تمثل 98% من صادرات الجزائر. وقد كان هذا الانخفاض بمثابة المؤشر الذي بين اختلال الاستراتيجية التنموية التي تعتمد في تمويلها على مصدر وحيد هو الربيع البترولي، بالإضافة إلى نقائص أخرى متعلقة أساسا بسوء التسيير والمركزية الشديدة في اتخاذ القرارات⁽¹⁾.

وفي ظل انخفاض مداخل البترول اتجهت الجزائر في الثمانينات للاقتراض بشدة من الخارج، واستخدمت جزءا كبيرا من هذه القروض لتمويل الاستهلاك أو الاستثمارات ذات معدلات العائد المنخفض في المجتمع الصناعي الحكومي الذي يعاني من مشاكل عديدة، ونتيجة لذلك ارتفع رصيد الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل إلى 70% من إجمالي الناتج المحلي في 1994، بينما انخفضت آجال السداد في المتوسط بقدر كبير لأن معظم عمليات الاقتراض الجديدة في أوائل التسعينات كانت في شكل إئتمانات قصيرة الأجل للموردين يحين أجل سدادها خلال سنة إلى ثلاث سنوات، وهذا ماساهم في ارتفاع تكاليف خدمة الدين إلى أكثر من 9 مليون دولار، أي ما يعادل 82% من مجموع حصة الصادرات وحوالي ربع الناتج المحلي، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني من العديد من الاختلالات.

أمام هذه الاختلالات التي أدت إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية لجئت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بهدف تصحيح أوضاعها.

ومن بين الحلول التي تراها المؤسسات المالية الدولية فعالة ضرورة تبني هذه الدول بصفة عامة الانفتاح الاقتصادي على العالم كآلية لتصحيح أوضاعها.

ومن خلال ما سبق، فإن هذا البحث سيحاول تقييم مدى نجاعة خيار الانفتاح الاقتصادي على الجزائر من خلال طرح التساؤل التالي:

ما أثر آليات الانفتاح الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر للفترة 1990 إلى غاية 2016؟

وللإجابة على إشكالية البحث تم تقسيمه إلى:

أولا: واقع البطالة في الجزائر

ثانيا: دور آليات الانفتاح الاقتصادي في التخفيف من عبء البطالة

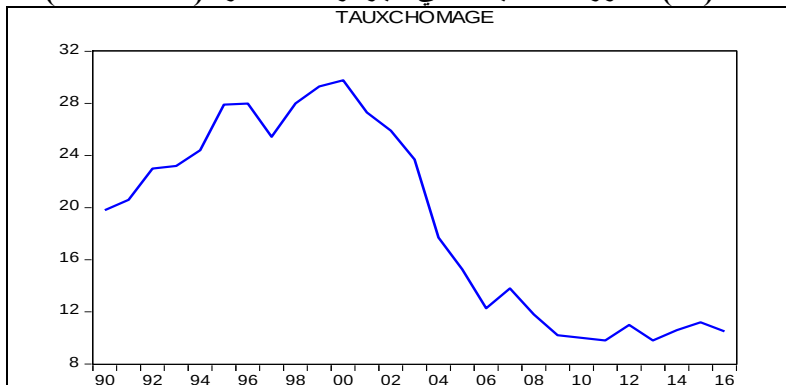
أولا: واقع البطالة في الجزائر

تعددت تعريفات البطالة وأشكالها إلا أنه هناك إجماع على أنها "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى"⁽²⁾.

ويمكن تتبع تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة ما بين (1990-2016)، والتي

تمثل فترة الانفتاح الاقتصادي للجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل (01): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Guide investir en 2011

Algérie

- الديوان الوطني للإحصاء ONS للسنوات 2016، 2012.

بملاحظة الشكل أعلاه فإن معدل البطالة خلال عشرية التسعينيات شهد ارتفاعا ملحوظا ومستمر إلى غاية سنة 2000، والسبب يرجع إلى كون هذه الفترة قد شهدت عدة تغيرات على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي، فمن حالة تدهور الوضع الأمني والسياسي الذي كان له الوقع الكبير على التشغيل والاقتصاد إلى الدخول في اقتصاد السوق وإعادة هيكلة النظامين المالي والمصرفي وما خلفه من آثار سلبية على مستوى المؤسسات العمومية وأدت إلى تسريح جماعي للعمال، كما تميزت هذه الفترة بانخفاض قيمة سعر الدينار الجزائري مما أدى إلى تراجع أداء سوق العمل بمعدلات مخيفة وصلت فيها معدلات البطالة أقصى الدرجات حيث مست عتبة 28 % سنة 2000.

أما الفترة ما بين (2000-2013) والتي تمثل فترة الانتعاش الاقتصادي فقد عرف الاقتصاد الجزائري في مطلع الألفية صحة لا بأس بها مقارنة بالعقود الفارطة حيث استقرت الأوضاع السياسية والأمنية وانتعشت أسعار النفط مما أدى بالسلطة الجزائرية إلى تسطير برامج تنموية بأغلفة مالية ضخمة هذا ما انعكس على معدلات البطالة التي شهدت انخفاضا محسوسا ومستمر خلال هذه العشرية محققا سنة 2013 معدل 9.8%، إلا أنها تعأود بالارتفاع ما بين 2014 و 2016 بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر وهذا بانخفاض أسعار البترول على مستوى السوق العالمية.

ثانيا: دور آليات الانفتاح الاقتصادي في التخفيف من عبء البطالة

1- مفهوم الانفتاح الاقتصادي⁽³⁾:

أستخدم مصطلح الانفتاح لأول مرة في القرن الرابع إلى الثالث قبل الميلاد من طرف اليونانيين القدماء الذي كان يقصد به الانفتاح على العالم الخارجي **Cosmopolitan**، فاليونان أول من تعاملوا بهذا اللفظ، وأول من تعاملوا مع العالمية على أساس مبداء فلسفي وهو مبدأ "حب الخير للنفس والبشرية جمعاء". أما **كوزموفيل** فقد عرف الانفتاح على أساس حب الشخص للعالم بشكل عام وإن يكون الشخص منفتح على البلدان كلها، أما **كوزموبلاستيك** فقد عرف الانفتاح على أساس أن

يكون الفرد محبا ومحافظا على طبيعته ويتميز بالمرونة وأن ينتمي لكل أجزاء العالم وليس مقصورا على بلد واحد أو شعب واحد.

أما مفهوم الانفتاح من الناحية الاقتصادية فتعددت التعاريف لهذا المفهوم فنجد :

- تعريف **جلال أمين** بأنه: "إزالة القيود القائمة في وجه رؤوس الأموال الأجنبية وفي وجه الاستثمارات المحلية الخاصة المدفوعة بدافع الربح وحده والتخلي التدريجي عن الملكية العامة في الصناعة وعن تدخل الدولة في الاقتصاد بل التخلي التدريجي عن الحماية الممنوحة لبعض الصناعات المحلية المنافسة للأجنبية".

- أما مفهوم الانفتاح الاقتصادي كما يعرفه **سمير أمين**: "الانفتاح هو فتح الأبواب لرأس المال الأجنبي والاستيراد وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج".

- أما عن مفهوم الانفتاح الاقتصادي كما حدده محمد رضا علي العدل في كتابه التخطيط الاقتصادي فيعني تخفيف القيود التي يشتغل في ظلها الاقتصاد القومي مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الخارجية والأجور والضرائب.

- ويعرف أيضا بأنه إطلاق حرية الملكية الخاصة بعد ان كانت مقيدة، إطلاق حرية راس المال في النمو سواء كان محليا أو أجنبيا ومن ثم إطلاق حرية قوانين الرأسمالية من العمل وبخاصة قوانين تركيز وتمركز الثروة⁽⁴⁾.

ويمكن التمييز بين نمطين للانفتاح الاقتصادي⁽⁵⁾:

أ. **النمط الأول: الانفتاح الانتاجي**: وهو الذي يؤدي إلى تقييد استيراد السلع الاستهلاكية، الا انه لا يقيد استيراد رؤوس الأموال والسلع الانتاجية والخبرة، فهو يسمح للأجنبي بالانتاج داخل البلاد، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمالة، خفض الضغط على العملات الأجنبية، وتوزيع أفضل الدخل.

ب. **النمط الثاني: الانفتاح الاستهلاكي**: وهو عكس الانتاجي، وتتمثل في إطلاق حرية استيراد السلع الجاهزة.

ومن المفاهيم السابق عرضها يمكن صياغة مفهوم للانفتاح الاقتصادي اقرب إلى الشمول بأنه " مجموعة السياسات الاقتصادية التي تنظم حركة التجارة وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والعربية والوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية وتستخدم التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الناتج القومي، ويتم ذلك في اطار استراتيجية حضارية شاملة تستهدف دعم القدرات الذاتية للاقتصاد القومي، والتي من خلالها يتم تصحيح الاختلال الهيكلي في البناء الاقتصادي والاجتماعي".

وكخلاصة فإن الانفتاح الاقتصادي هو تحرير الطاقات الانتاجية من كل المعوقات وتحرير القطاع الخاص من كل المخاوف أو العقبات وفتح الباب للاستثمارات العربية والأجنبية بكل الضمانات والالتحاق بسرعة بأحدث تكنولوجيا انتاجية ممكنة في العالم كما يعني الانفتاح تخفيف القيود التي يشتغل في ظلها الاقتصاد القومي، مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الخارجية والأجور والضرائب.

2- آليات الانفتاح الاقتصادي

أمام التطورات التي شهدها العالم في الربع الاخير من القرن الماضي، فرضت ادوات وآليات جديدة على حركة الاقتصاد العالمي والعولمة الاقتصادية، هذه الأخيرة جاءت لإحداث تغييرات جذرية في النظام الدولي وتكييف ادواره من خلال آليات تستخدمها الرأسمالية في انتاج ادواتها لتشكل نظام دولي جديد يتصف بالشمول بحيث لا توجد دولة تكون خارج نطاقه، ومن بين هذه الآليات تحرير التجارة الخارجية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

• التجارة الخارجية كآلية للانفتاح الاقتصادي

هيئت الظروف والمتغيرات الدولية لظهور سياسات تحريرية اقتصادية وتطبيق هذه السياسات في اقامة نظام اقتصادي عالمي ومؤسساته منها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي تشكلت عام 1947 ونظمت الأمانة العامة للجالات عدة جولات من المفاوضات بين الدول الاعضاء للعمل على تخفيض التعريفات الجمركية وتسهيل عمليات التبادل التجاري بالسلع واختلفت هذه الجولات في طولها الزمني والموضوعات الرئيسية التي عالجتها وبلغ عدد الجولات ثماني بدأت بجولة جنيف 1947 وانتهت بجولة أوروغواي التي بدأت عام 1987 واختتمت في عام 1993 وتحولت الاتفاقية إلى منظمة التجارة العالمية. وقد تم الاعلان عن ذلك في مراكش عام 1994 حيث تم الاعلان عن انتهاء لجولة الأوروغواي وقيام منظمة التجارة العالمية بعد 46 عاما والبدا بتطبيقها عام 1995.

وقد استهدفت الجولات متعددة الاطراف تحرير التجارة العالمية من الرسوم الجمركية والقيود، وتعد منظمة التجارة العالمية المرجعية الوحيدة التي تحكم قواعد واجراءات تحرير التجارة الدولية إذ تم انشاؤها كمنظمة دولية تتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية اسوة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وانيط لمنظمة التجارة العالمية الاشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات المتعلقة بشؤون التجارة الدولية التي صدرت من خلال الجالات منذ عام 1947 والتي بلغ عددها 28 اتفاقية وبروتوكول وقرار وزاري حتى يطلق على المنظمة الجديدة الجالات واخواتها فما تهدف اليه المنظمة هو تحرير التجارة العالمية اعتمادا على المبادئ الاساسية لمنظمة الجالات 1947 وتنظيم المفاوضات الدولية كما تختص بفض المنازعات لتحرير التجارة العالمية ووضع الترتيبات اللازمة لتوسع التبادل التجاري للسلع والخدمات وإدارة ومراقبة السياسات التجارية للدول الاعضاء وعقد الاتفاقيات الجديدة اذا اقتضى الامر والتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق التنسيق الفاعل في وضع السياسات الاقتصادية للنظام الاقتصادي العالمي.

ويعتبر قيام منظمة التجارة العالمية من اهم احداث عصر ما بعد الحرب الباردة ومن ابرز آليات العولمة الاقتصادية والانفتاح، وقد وصف رئيس الادارة الامريكية كلينتون انشاء هذه المنظمة بانه خطوة ستعزز وضع امريكا في زعامة العالم وارساء اسس النظام العالمي (6).

● قواعد التجارة العالمية

اتبعت منظمة التجارة العالمية ذات القواعد التجارية التي أقرتها الجات سنة 1947 للسلع والخدمات عند فرض الضرائب غير المباشرة ومن أهم هذه القواعد هي:

- * عدم التمييز في تطبيق السياسات التجارية واعتماد قواعد المعاملة بالمثل والدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية للسلع المستوردة؛
 - * عدم استخدام القيود الكمية وأية قيود أخرى تخص الاستيراد وغيرها؛
 - * إيقاف تقديم الدعم والإعانات الحكومية للمصدرين؛
 - * عدم اتباع سياسة الإغراق؛
 - * اعتماد ثمن السعر الجمركي للبضائع القائمة المقدمة من المستورد؛
 - * قيام الدول الاعضاء بوضع الترتيبات والبرامج الواضحة لضبط وإلغاء الإجراءات التي تتقاطع مع القواعد العالمية والمواصفات الدولية للسلامة الصحية والتي يمكن أن تعتبر بمثابة قيود تعيق تحرير تجارة السلع الغذائية؛
 - * أما قواعد المعاملات التجارية على الخدمات فإنها تستند على مبدأ المعاملة الوطنية وفتح السوق المحلية في قطاعات تحددها الدول الاعضاء. وقد نصت اتفاقية تجارة الخدمات GATS على ستة أنواع من القيود المسموح بها لحصر مجالات فتح السوق المحلية للموردين الأجانب للخدمات والقيود هي:
 - تحديد عدد موردي الخدمات الأجانب؛
 - تحديد قيمة المعاملات في الخدمات الواردة؛
 - إلزام مورد الخدمات الأجنبي بالتواجد في السوق المحلية؛
 - إلزام مورد الخدمات الأجنبي بإنتاج كميات وقيم محددة من الخدمات في الدول المستقبلة؛
 - تقييد عدد منتسبي الشركات الأجنبية الموردة للخدمات؛
 - مشاركة راس المال الأجنبي بنسبة معينة في مشروعات الخدمات الوطنية.
- أما اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فقد فرضت على كل الاعضاء توفير الحماية الكافية لحقوق الملكية والتكنولوجيا وتوفير الإجراءات القضائية لرصد مخالفاتها واللجوء إلى تسوية المنازعات الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية (7).
- أما عن شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فكانت من أهم شروطها:
- تحرير الاقتصاد الوطني من القيود والإجراءات غير الملائمة للاستثمار وتنشيط التبادل التجاري الدولي؛
 - تسهيل دخول الاستثمارات الخارجية والوطنية ومنحها امتيازات واعفاءات لمزاولة أعمالها؛
 - الالتزام بمبادئ الجات والسعي لتطبيقها؛
 - خفض التعريفة الجمركية؛
 - دعم وتشجيع القطاع الخاص وتقليص القطاع العام الا في امور الخدمات العامة الهامة والبنى التحتية التي تسهل عمليات الاستثمار (8).
 - الاستثمارات الأجنبية المباشرة كآلية للانفتاح الاقتصادي

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مظهر من مظاهر العلاقات الدولية وآلية من آليات الانفتاح الاقتصادي، والتي تعددت تعاريفها واختلفت باختلاف أشكالها.

— **تعريف صندوق النقد الدولي:** "إنه ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر ويشير إلى الكيان المقيم باصطلاح 'المستثمر المباشر' وإلى المؤسسة باصطلاح 'مؤسسة الاستثمار المباشر' وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة". (9)

— **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** يتفق تعريفها مع تعريف صندوق النقد الدولي كما تحدد أن: "حصة المستثمر الأجنبي يجب أن تكون من 10 % من إجمالي رأس المال وقوة التصويت لكي يعتبر استثماره استثمارا مباشرا" (10).

— **تعريف منظمة التجارة العالمية:** "هو أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ) والذي يتحصل ويمتلك أصول بلد آخر (البلد المستقبل) وذلك قصد تسيير هذه الاستثمارات" (11).

• **تعريف عبد السلام أبو قحف:** "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع، فضلا عن قيامه بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة" (12).
على الرغم من تعدد التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أننا نجدها تتفق في مضمونها حيث ركزت على أن تحرك رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل:

- ✓ إنشاء المشروع من طرف المستثمر الأجنبي؛
- ✓ المشاركة بـ 10 % أو أكثر في رأس المال الخاص بالمشروع من طرف المستثمر الأجنبي؛
- ✓ نقل التكنولوجيا والآلات والمعرفة للبلد المستقبل؛
- ✓ إعادة استثمار أرباح الشركة التي تقدمها الشركة الأم لفروعها.

• أشكاله

لقد وجدت عدة أشكال للاستثمار الأجنبي المباشر منها:

- **الاستثمار المشترك:** ويتم هذا الاستثمار من خلال اتفاق جهات أجنبية وجهات محلية على ممارسة نشاط اقتصادي داخل الدول المستقبلية، إذ إن المشروع المشترك هو المشروع الذي يشترك فيه طرفين أو أكثر من دولتين أو أكثر (13)، ويعتبر الاستثمار المشترك من أكثر الأنواع أو أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً في دول الجنوب خاصة، وهذا يرجع إلى تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة استقلال هذه الدول عن الدول الشمالية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.

● **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** وتتمثل هذه الاستثمارات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول الشمالية (14).
إلا أن الكثير من دول الجنوب المستقلة تتردد كثيرا بل ترفض في معظم الأحيان في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كبير من الدول للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

- الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي؛
- الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية.

كما انه من بين الدول الجنوبية التي تمنح فرصا للشركات المتعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من المجالات والأنشطة الاقتصادية نجد دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورة، وتايوان) وأمريكا اللاتينية كالبرازيل والمكسيك. كما أنه حتى الآن لا توجد دلائل عملية كافية لتأييد حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى (15).

● **الاستثمار في المناطق الحرة:** وتسمى المناطق الحرة حيث يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المستقبلية ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ويتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدولة المستقبلية.

● **مشروعات الاستثمار القائمة على التجميع:** وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص، يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وقد تتطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو شكل لا تملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي (16).

3- قياس أثر آليات الانفتاح الاقتصادي على البطالة

في هذا النموذج والذي يهدف إلى إبراز العلاقة بين آليات الانفتاح الاقتصادي ومعدل البطالة كمؤشر للتنمية، ويمكن تحديد متغيرات النموذج كما يلي:

أ. **المتغير التابع:** معدل البطالة Tchom: ويعتبر الديوان الوطني للإحصاء ONS للجزائر مصدر للبيانات للفترة (1985-2016).

ب. **المتغيرات المفسرة:** وهي:

✓ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE، ومصدرها تقارير الاستثمارات العالمية لمختلف السنوات.

✓ عدد السكان بالآلاف POP، ومصدرها من الحوصلة السنوية للديوان الوطني للإحصاء (Guide Investir en Algérie (1962-2011) لمختلف السنوات.

✓ مؤشر الانفتاح والذي يساوي: (صادرات+ واردات)/الناتج المحلي الحقيقي.

✓ الناتج المحلي الحقيقي PIBR .

- الدراسة القياسية

تحاول هذه الدراسة معرفة امكانية وجود علاقة طويلة المدى للنموذج من خلال اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية إلى جانب اختبار التكامل المشترك، بالإضافة إلى واقع هذه العلاقة في المدى القصير من خلال نموذج تصحيح الأخطاء.

- نتائج تقدير النموذج

يهدف تقدير النموذج إلى إبراز طبيعة العلاقة بين مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ومعدل البطالة في الجزائر، بحيث تكتب المعادلة من الشكل:

$$TCHOM=f(\text{LOGIDE}, \text{LOGPOP}, \text{LOGOUV}, \text{LOGPIBR})$$

ولتجنب النتائج الزائفة فإنه ضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة للنموذج، وتحديد درجة تكاملها ان وجد والتي من خلالها يتم إبراز اذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الاجل ومن ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

1- نتائج جذر الوحدة Unit Roots Test

لاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج سيتم الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة لاختبار ديكي فولر المطور ADF، واختبار فيليبس وبيرون PP .

جدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة لـ ADF على السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج .

Null Hypothesis H0 : has a unit root Nombre de retards (minimum du critère de Akaike) = 1			Null Hypothesis H0 : has a unit root Nombre de retards (minimum du critère de Akaike) = 1			المتغيرات
القيمة الاحتمالية Probabilité critique D	قيمة Test de- Dickey- Fuller -	النموذج	القيمة الاحتمالية P Probabilité critique	قيمة Test de- Dickey-Fuller - Augmenté -	النموذج	
0,1523	-1.379200	نموذج [4]	0.9995	3.278985	نموذج [4]	LOGPIBR
0.0537	-2.933562	نموذج [5]	0.9997	1.934584	نموذج [5]	
0.0204	-3.993502	نموذج [6]	0.8122	-1.485511	نموذج	
0.0003	-3.948180	نموذج [4]	0.8881	0.845798	نموذج [4]	LOGIDE
0.0023	-4.290194	نموذج [5]	0.6091	-1.315627	نموذج [5]	

0.0075	-4.436285	نموذج [6]	0.9198	-1.057208	نموذج [6]	LOGOUV
0.0158	-2.459609	نموذج [4]	0.9933	2.291142	نموذج [4]	
0.0150	-3.509246	نموذج [5]	0.1201	-2.523823	نموذج [5]	
0.0040	-4.699681	نموذج [6]	0.8929	-1.197874	نموذج [6]	
0.0238	-2.286618	نموذج [4]	0.3959	-0.720867	نموذج [4]	TCHOM
0.1875	-2.271216	نموذج [5]	0.8949	-0.411151	نموذج [5]	
0.3823	-2.378067	نموذج [6]	0.7928	-1.538928	نموذج [6]	
0.0005	-3.767831	نموذج [4]	0.3674	-0.785373	نموذج [4]	LOGPOP
0.0072	-3.817007	نموذج [5]	0.8282	-0.714357	نموذج [5]	
0.0121	-4.227426	نموذج [6]	0.9175	-1.070920	نموذج [6]	

المصدر: مخرجات views8، القيم الحرجة لاختبار ADF حسب

Mackinnon: عند مستوى المعنوية 5% كما يلي:

- عند المستوى level: النموذج 04 (-1.952473) النموذج 05 (-2.963972) النموذج 06 (-3.568379)
- للفرق الأول $1st$ Difference: النموذج 04 (-1.952910) النموذج 05 (-2.967767) النموذج 06 (-3.574244) .

✓ نتائج اختبار جذر الوحدة للـ PP على السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة ممثلة في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): نتائج اختبار جذر الوحدة للـ PP على السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج .

النتيجة	الفرق الأول $1st$ Diférence			Level المستوى			
	Null Hypothesis H_0 : has a unit root troncature $l=3$			Null Hypothesis H_0 : has a unit root troncature $l=3$			
	القيمة الاحتمالية Probabilité critique	قيمة PP Test de Phillips-Perron t -Statistic	النموذج	القيمة الاحتمالية P Probabilité critique	قيمة PP Test de Phillips-Perron t -Statistic	النموذج	المتغيرات

<i>I(1)</i>	0.0119	-	نموذج [1]	1.0000	4.334470	نموذج [1]	LOGPIB R
<i>I(1)</i>	0.0023	-	نموذج [2]	0.9999	2.355992	نموذج [2]	
<i>I(1)</i>	0.0007	-	نموذج [3]	0.7930	-1.540519	نموذج [3]	
<i>I(1)</i>	0.0000	-	نموذج [1]	0.8804	0.800559	نموذج [1]	LOGIDE
<i>I(1)</i>	0.0000	-	نموذج [2]	0.5945	-1.347768	نموذج [2]	
<i>I(1)</i>	0.0000	-	نموذج [3]	0.6112	-1.937358	نموذج [3]	
<i>I(1)</i>	0.0002	-	نموذج [1]	0.9946	2.378498	نموذج [1]	LOGOU V
<i>I(1)</i>	0.0003	-	نموذج [2]	0.4960	-1.549070	نموذج [2]	
<i>I(1)</i>	0.0000	-	نموذج [3]	0.9580	-0.768541	نموذج [3]	
<i>I(1)</i>	0.0000	-	نموذج [1]	0.5320	-0.398382	نموذج [1]	TCHOM
<i>I(1)</i>	0.0000	-	نموذج [2]	0.6011	-1.333704	نموذج [2]	
<i>I(1)</i>	0.0001	-	نموذج [3]	0.2779	-2.611863	نموذج [3]	
<i>I(1)</i>	0.0000	-	نموذج [1]	0.3602	-0.802396	نموذج [1]	LOGPO P
<i>I(1)</i>	0.0001	-	نموذج [2]	0.7861	-0.864012	نموذج [2]	
<i>I(1)</i>	0.0002	-	نموذج [3]	0.8967	-1.182723	نموذج [3]	

المصدر: مخرجات 8reviews، القيم الحرجة لاختبار PP حسب Mackinnon: عند مستوى المعنوية 5% كما يلي:

- عند المستوى *level*: النموذج 01 (-1.952473) النموذج 02 (-2.963972) النموذج 03 (-3.568379)

- للفرق الأول *1 st Difference*: النموذج 01 (-1.952910) النموذج 02 (-2.967767) النموذج 03 (-3.574244)

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها سواء كانت من خلال اختبار ديكي فولر *ADF* بفترة ابطاء واحدة أو اختبار فيليبس بيرون PP فإن كل الاحتمالات اكبر من 5 %، ومنه جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى Level وبالتالي نقوم باختبار سكون الفرق الأول.

- بأخذ الفروق الأولى فان القيم المقدرة لديكي فولر المطور ADF أو لاختبار فيليبس بيرون PP لمختلف النماذج اقل من 5%، ومنه نرفض فرض العدم، اي ان السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

✓ اختبار سكون البواقي

يعتبر الشرط الثاني لإجراء اختبار التكامل استقرارية سلسلة البواقي باقل درجة من السلسلة الاصلية، لذا سيتم اختبار استقرارية البواقي من خلال اختبار فيليبس بيرون pp والموضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار سكون البواقي لـ PP .

البواقي	قيمة PP Test – Perron – Phillips	القيمة الاحتمالية P Probabilité critique
$\varepsilon_{1\tau}$	-4.618105	0.0000
$\varepsilon_{2\tau}$	-5.137910	0.0000
$\varepsilon_{3\tau}$	-6.318857	0.0000
$\varepsilon_{4\tau}$	-7.392174	0.0000
$\varepsilon_{5\tau}$	-5.025362	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات $views8$.

- مستوى المعنوية 5%.
 - تؤكد النتائج اعلاه على استقرارية سلسلة البواقي فالقيمة الاحتمالية اقل من 5%، اي ان فرض العدم القائم على وجود جذر الوحدة مرفوض، فالسلاسل لا تحتوي على جذر الوحدة، فهي مستقرة من الدرجة صفر.
 - اختيار فترة الابطاء المثلى
- يتم تحديد فترة الابطاء المثلى باختيار طول الابطاء الذي يعطي اقل قيمة للمعايير التالية:

LR (sequential modified LR test statistic) , FPE (Final prediction error), AIC (Akaike information criterion), SC (Schwarz , information criterion) , HQ (Hannan-Quinn information criterion).
ومن خلال الاختبار المبين في الجدول :

جدول رقم (04): نتائج اختبار تحديد فترة الابطاء المثلي

La g	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-158.1420	NA	0.052967	11.25117	11.48691	11.32500
1	-11.06560	233.2936*	1.20 ^e -05*	2.832110*	4.246554*	3.275097*
2	6.535249	21.84933	2.38 ^e -05	3.342397	5.935544	4.154538
3	29.39653	20.49632	4.50 ^e -05	3.489895	7.261745	4.671191

المصدر: تم الاعتماد على مخرجات eviews8، * تشير إلى فترة الابطاء المختارة.

من خلال الجدول فان فترة الابطاء تساوي الواحد.

2- اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

بتوفر الشروط الضرورية للتكامل المشترك وهي استقرارية السلاسل الزمنية بنفس الدرجة كشرط أول وتحقق الشرط الثاني وهو استقرارية سلسلة البواقي بدرجة أقل من السلسلة الاصلية، فانه سيتم اختبار هذه العلاقة من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسون.

جدول رقم (05) : نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون للنموذج .

اختبار القيمة العظمى			اختبار الأثر			رتبة المصفوفة
الاحتمال	القيم الحرية	القيم المحسوبة	الاحتمال	القيم الحرية	القيم المحسوبة	
0.029	33.8768	35.7729	0.032	69.8188	72.1646	r=0
0.708	27.5843	15.4935	0.376	47.8561	36.3916	r=1
0.316	21.1316	14.6258	0.364	29.7970	20.8981	r=2
0.581	14.2646	6.24918	0.663	15.4947	6.27233	r=3
0.879	3.84146	0.02315	0.879	3.84146	0.02315	r=4

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews8.

من خلال نتائج الجدول فإن:

- رفض الفرضية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك اي $r=0$ ، حيث القيمة المحسوبة لاختبار الأثر أو اختبار القيمة العظمى اكبر من القيمة الجدولية، كما ان القيمة الاحتمالية اقل من 5% وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية القائلة على عدم وجود علاقة التكامل ورفضها يعني وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

أما الفرضيات المتبقية والتي تحدد عدد علاقات التكامل فإن القيمة الاحتمالية لفرضية العدم السابقة $r=1$ ، $r=2$ ، $r=3$ ، $r=4$ سواء لاختبار الأثر أو اختبار القيمة العظمى اكبر من 5%، ومنه نقبل فرض العدم H_0 ، أي توجد على الأقل علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات.

3- نموذج تصحيح الخطأ ECM

من خلال نموذج تصحيح الخطأ (انظر الملحق رقم 01) فإن هناك علاقة تكامل مشترك (Conin Eq1) والتي تكتب:

$$\begin{aligned} \text{TCHOM} (-1) &= 175.3303 - 8.388081 \text{ LOGPOP} (-1) - 63.71639 \text{ LOGPIBR} (-1) + 3.845895 \text{ LOGOUV} (-1) + 3.052826 \text{ LOGIDE} (-1) \\ &\quad (0.93214) \quad (3.69448) \quad (0.85544) \quad (0.58431) \\ &\quad [8.99872] \quad [17.2464] \quad [4.49582] \quad [-5.22467] \end{aligned}$$

- مرونة الأجل الطويل

- ✓ من خلال معادلة التكامل في المدى الطويل فإن مرونة عدد السكان لمعدل البطالة في الأجل الطويل معنوية وسالبة وتقدر بـ (-8.388081) وهذا ما يؤيد النظرية الاقتصادية لهذه العلاقة.
- ✓ مرونة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبطالة في الأجل الطويل معنوية وسالبة وتقدر بـ (-63.71639) وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- ✓ مرونة مؤشر الانفتاح الاقتصادي للبطالة في الأجل الطويل معنوية وموجبة وتقدر بـ (3.845895) وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية القائمة على العلاقة الإيجابية بين مؤشر البطالة ومؤشر الانفتاح الاقتصادي.
- ✓ مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر للبطالة في الأجل الطويل معنوية وموجبة وتقدر بـ (3.052826) وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية القائمة على العلاقة السلبية بين مؤشر البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر.

- معامل التصحيح في الأجل القصير Error Correction Coit Eq1

من خلال النتائج المتوصل إليها فإن:

- ✓ سرعة تصحيح الخطأ في معادلة البطالة غير معنوي⁽¹⁷⁾ والتي تقدر بـ (-0.153341)، أي أن عدم التوازن في معدل البطالة لا يتم تصحيحها في السنة.
- ✓ سرعة تصحيح الخطأ في معادلة مؤشر الانفتاح غير معنوي⁽¹⁸⁾ والتي تقدر بـ (-0.024114)، أي أن عدم التوازن في مؤشر الانفتاح لا يتم تصحيحها في السنة.
- ✓ سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوي⁽¹⁹⁾ والتي تقدر بـ (-0.046416)، أي أن عدم التوازن في الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل لا يتم تصحيحها في السنة.
- ✓ سرعة تصحيح الخطأ في معادلة عدد السكان غير معنوي⁽²⁰⁾ والتي تقدر بـ (-0.029788)، أي أن عدم التوازن في عدد السكان في المدى الطويل لا يتم تصحيحها في السنة.

✓ سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الناتج المحلي الاجمالي معنوي (21) والتي تقدر بـ (-0.005021) ، أي ان عدم التوازن في معادلة الناتج المحلي الاجمالي يتم تصحيحها في السنة.

- مرونة الأجل القصير

وتتمثل في معلمات الفروق الأولى للمتغير التابع المبطن لفترة واحدة ومن التقدير اعلاه يمكن تكوين الجدول التالي الذي يبين أثر التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بدلالة المتغيرات المستقلة لهذا النموذج، ومن نتائج التقدير يمكن تكوين الجدول الموالي:

جدول رقم (06): نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

المتغير التابع المتغير المستقل	D(TCHOM)	D(LOGPOP)	D(LOGPIBR)	D(LOGOUV)	D(LOGIDE)
D(TCHOM(-1))	-0.030193	-0.007039	-0.002107	-0.010211	0.001498
D(LOGPOP(-1))	0.347073	0.165495	0.024856	-0.058058	-0.179826
D(LOGPIBR(-1))	-34.13632	-3.312613	-0.001497	-1.806348	-3.450454
D(LOGOUV(-1))	0.943430	-0.460263	-0.005021	-0.028554	0.601245
D(LOGIDE(-1))	-0.826167	-0.023456	-0.007154	0.029382	-0.254114

المصدر: مخرجات Eviews8.

من خلال هذه النتائج فان المرونات للمتغيرات المستقلة في المدى القصير وبفترة ابطاء واحدة ليس لها معنوية، باستثناء الناتج المحلي الاجمالي كمتغير معنوي ذو اتجاه لمعدل البطالة.

خاتمة وتوصيات

حاول هذا البحث تقييم مدى فعالية الخيارات التنموية التي اتخذتها الجزائر والمتمثلة في التوجه نحو اقتصاد السوق ومحاولة قياسها من خلال دراسة أثر آليات الانفتاح الاقتصادي والمتمثلة في مؤشر الانفتاح المرتبط بالتجارة الخارجية والانفتاح المالي المتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدل البطالة كمؤشرات كمية للتنمية خلال الفترة (1985-2016).

ولقياس هذا الأثر تم الاعتماد على منهجية التكامل المشترك لقياس العلاقة طويلة الاجل للنموذج ونموذج تصحيح الخطأ للفترة قصيرة المدى.

نتائج الدراسة

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى:

- وجود علاقة تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة اي وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

- التأثير سلبي لمؤشرات الانفتاح الاقتصادي سواء تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو مؤشر الانفتاح التجاري على معدل البطالة في الجزائر.
- التطور الحاصل في المؤشرات الاقتصادية للجزائر سواء كان بالارتفاع الايجابي أو الانخفاض مثل مستويات البطالة كان مرددها الارتفاع أو الانخفاض في اسعار المحروقات التي تساهم ب 97 % في ايرادات الدولة، فالاقتصاد الجزائري هو مرهون و تابع لأسعار المواد الريعية التي تتحكم في اسعارها الأسواق العالمية؛
- إن التبادل من خلال الاسواق الدولية هو بالدرجة الأولى تبادلا لا متكافئ يحظى بموجبه الطرف الأقوى على نصيب الأسد ، وهذا ما يؤكد مايكل البرت في كتابه "الحياة بعد الرأسمالية" بقوله "من كان لديه يعطى ويزداد، ومن ليس لديه يؤخذ منه"؛
- الانفتاح الاقتصادي هو فتح الباب لهيمنة ثالوث اقتصادي هو: صندوق النقد الدولي الذي همه الغاء القيود على تحركات راس المال و السعي المحموم لتحقيق الارباح والبنك الدولي الذي يمثل الاداة لصندوق النقد الدولي يعمل على منح القروض كمكافاة لمن يفتح الباب على مصراعيه للشركات دولية النشاط، و المنظمة العالمية للتجارة التي رفعت شعار التجارة هي الأصل و التنمية هي الفرع و بالتالي وضعت التنمية في خدمة التجارة الدولية.

- توصيات البحث

- من خلال هذه النتائج التي تم التوصل إليها فإن أهم التوصيات هي:
- التأكيد على أن التنمية ليست نماذج و أساليب و أنماط جاهزة للتصدير من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فهذه المنطلقات هي مغلوطة لأنها لم توضع انطلاقا من الحاجات الفعلية للدول التابعة و المتخلفة و إنما انطلاقا من احتياجات الدول المتقدمة أي متطلبات إعادة الانتاج و البحث عن أسواق جديدة للدول المتقدمة، لهذا يجب على الدول النامية البحث على آليات و نماذج تصحح اختلالات اقتصادياتها ذاتيا و تحاول التخلص من هذه التبعية و أن تخلق ارادة وطنية لصنع التنمية الحقيقية كخطوة أولى.
- التأكيد على ان الانفتاح الاقتصادي لأي دولة يجب أن تكون قادرة على المنافسة في الساحة العالمية؛
- ضرورة وضع برامج تنمية ملائمة كتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي.

- الهوامش والاحالات

- (1): لمياء زكي، فضيلة عكاش، (2008): اثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الاصلاحات السياسية بالجزائر، ملتقى وطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات ايام 16-17 ديسمبر، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والادارية، جامعة حسينة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص02.
- (2) رمزي زكي، (1998): الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، بدون طبعة، عالم المعرفة، الكويت، ص15.

- (3) محمد علي سلامة، (2003): **الانفتاح الاقتصادي واثاره الاجتماعية على الاسرة، بدون طبعة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، القاهرة، ص 80.
- (4) فؤاد مرسي، (1980): **هذا الانفتاح الاقتصادي**، الطبعة الثانية، بدون دار النشر، بدون بلد، ص 5.
- (5) ريهام عبد النعيم، (2015): **نشأة وتطور الجرائم الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر، القاهرة، ص 273.
- (6) نفس المرجع ، ص 385.
- (7) نفس المرجع، ص 419.
- (8) Robert Krol, (2001) : **The Case for Open Global Capital Markets**, Cato Instite, p11.

(9) جمال عبد الناصر، (2006): **المعجم الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، ص 49.

(10) Fabrice Mazerolle, (2006): **les firmes multinationales**, 1ere Edition, dyna sup économie, paris, p32.

(11) Régis Benichi, (2008), **histoire de la mondialisation**, 3ed, Vuibert , France, paris, p176.

012 عبد السلام أبو قحف، (2001): **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع والفنية، مصر، القاهرة، ص 366.

(13) فليح حسن خلف، (2004): **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، الوراق، الأردن، عمان، ص 187.

(14) عبد السلام أبو قحف، (2003): **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، القاهرة، ص 16.

(15) عبد السلام أبو قحف، (2002): **إدارة الأعمال الدولية** ، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، القاهرة ، ص 301.

(16) عبد المطلب عبد الحميد، (2006): **العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، ص 185.

*الارقام في اسفل المعادلة بين اقواس () تمثل الانحرافات و الارقام بين عارضتين [] تمثل قيم ستودنت، المعنوية تدرس انطلاقا بمقارنة بين قيمة t الجدولية و تقدر بـ 2.457 القيمة المحسوبة لكل متغير.

$F_{cal} = 2.73 > F_{tab} = 2.73$, $\alpha = 5\%$, $F_{cal} = 2.73 > F_{tab} = 2.73$

(18) $F_{cal} = 1.019710 < F_{tab} = 2.73$, $\alpha = 5\%$.

(19) $F_{cal} = 1.065081 < F_{tab} = 2.73$, $\alpha = 5\%$.

(20) $F_{cal} = 0.844689 < F_{tab} = 2.73$, $\alpha = 5\%$.

(21) $F_{cal} = 4.321926 > F_{tab} = 2.73$, $\alpha = 5\%$.

- قائمة المراجع :

- 1- جمال عبد الناصر، (2006): **المعجم الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان.
- 2- رمزي زكي، (1998): **الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، بدون طبعة، عالم المعرفة، الكويت.
- 3- ريهام عبد النعيم، (2015): **نشأة وتطور الجرائم الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر، القاهرة.
- 4- عبد السلام أبو قحف، (2001): **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع والفنية، مصر، القاهرة.
- 5- عبد السلام أبو قحف، (2002): **إدارة الأعمال الدولية**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، القاهرة .
- 6- عبد السلام أبو قحف، (2003): **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، القاهرة.
- 7- عبد المطلب عبد الحميد، (2006): **العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة.
- 8- فليح حسن خلف، (2004): **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، الوراق، الأردن، عمان.
- 9- فؤاد مرسي، (1980): **هذا الانفتاح الاقتصادي**، الطبعة الثانية، بدون دار النشر، بدون بلد.
- 10- لمياء زكي، فضيلة عكاش، (2008): **اثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الاصلاحات السياسية بالجزائر**، ملتقى وطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات ايام 16-17 ديسمبر، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والادارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- 11- محمد علي سلامة، (2003): **الانفتاح الاقتصادي واثاره الاجتماعية على الاسرة**، بدون طبعة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، القاهرة.

12- Fabrice Mazerolle, (2006): **les firmes multinationales**, 1ere Edition, dyna sup économie, paris..

13- Régis Benichi, (2008), **histoire de la mondialisation**, 3^{ed}, Vuibert , France, paris.

14- Robert Krol, (2001) : **The Case for Open Global Capital Markets**, Cato Institute.